

بيان مصري تركي قطري يدين انتهاكات الاحتلال
مصدر مسؤول في حماس:
متمسكون بما اتفق عليه
بشأن تطبيق المرحلة الثانية
غزة/ فلسطين:
قال مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية
حماس أمس، إن الحركة والفصائل الفلسطينية

فلسطين

حارسة الحقيقة
F E L E S T E E N

الحية لبزشكيان: شعبنا
متمسك بحقوقه.. ونقدر
وقوفكم إلى جانبه
الدوحة-طهران/ فلسطين:
أكد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية
حماس خليل الحية أمس، تمسك الشعب
الفلسطيني بحقوقه، معرباً في الوقت نفسه عن

يومية - سياسية - شاملة

الثلاثاء 21 صفر 1448 هـ / 4 أغسطس / آب Tuesday 4 August 2026



مستوطنون يقتحمون الأقصى
الاحتلال يخطر بهدم منشآت
في جنين.. ويصعد عدوانه
شرق مخيم نور شمس

محافظات/ فلسطين:
أخطرت قوات الاحتلال، أمس، بهدم عدد من المنشآت التجارية
في محيط دوار البادية (مرج ابن عامر) شرق مدينة جنين، بالتزامن

دماء لا تجف.. 3 شهداء ومصابون في غزة

في غارة جوية، وارتقاء شاب متأثراً بجراحه، وإصابة آخرين،
بعد يوم دام شهد استشهاد 18 مواطناً في غارات
استهدفت مناطق متفرقة من القطاع.

غزة/ فلسطين:
لم تهدأ آلة القتل الإسرائيلية في قطاع غزة، إذ تواصلت
خروقات الاحتلال أمس، ما أدى إلى استشهاد مواطنين



مواطنون يشيعون شهيداً ارتقى بخروقات الاحتلال لوقف إطلاق النار (فلسطين)

محليات

خبراء: مرونة المقاومة خالفت توقعات الاحتلال
تهرب نتنياهو من
استحقاقات الاتفاق..
القصف والتصعيد لتعطيل
الانتقال للمرحلة الثانية

إفادة

جنين خارج بطن أمه
ومسنة قطعت ساقها
لإنقاذها.. حكايتان
وثقهما رجل الدفاع
المدني «أبو الريش»

من الميدان

الحرب تجعل البحر مصباً
للصرف الصحي.. كارثة
جديدة تطارد سكان غزة

بالرغم من الدمار

المبادرات التعليمية
تعيد الروح للتعليم
الوجهي في غزة

7-6

اقتصاد

الكهرباء تنصدر مطالب
الغزيين.. أمل معلق على
مرحلة جديدة لإنهاء
سنوات العتمة

10

رياضة

أندية غزة تبحث عن
الحياة بين الركام

11

مستوطنون يقتحمون الأقصى

الاحتلال يخطر بهدم منشآت في جنين.. ويصعد عدوانه شرق مخيم نور شمس



محافظات/ فلسطين:

أخطرت قوات الاحتلال، أمس، بهدم عدد من المنشآت التجارية في محيط دوار البادية (مرج ابن عامر) شرق مدينة جنين، بالتزامن مع انتشار عسكري في المنطقة، في حين صعدت عدوانها شرق مخيم نور شمس، واقتحم مستوطنون المسجد الأقصى.

وأفاد المواطن فايز رواجبة، صاحب أحد المحال التجارية المخطرة بأن قوات الاحتلال سلمت أصحاب عدد من المنشآت التجارية والبركسات إخطارات تقضي بهدمها خلال سبعة أيام، بذريعة صدور أمر عن القائد العسكري للاحتلال. وأضاف لوكالة "وفا"، أن الإخطارات شملت محال تجارية قيد الإنشاء، وبركسات تستخدم لبيع الخضار والأدوات الزراعية والكهربائية، إضافة إلى مطاعم وكراجات،

وتقع جميعها في محيط دوار البادية الذي يربط المناطق الشرقية بمحافظة جنين. وشملت الإخطارات منشآت تعود لكل من: إسحاق محاميد، وأحمد عليات (محلان تجاريان)، وفايز رواجبة، ومحمد عليات، ومرعي، ومحمود السعدي (كشك)، وطلال ياسين، ومصطفى تركمان، وعامر عزموطي، وأسامة عزموطي، إضافة إلى

كراجات ومناجر. وقال رواجبة إن قوات الاحتلال سلمته إخطاراً بهدم منشآته خلال سبعة أيام، إلى جانب عدد من المنشآت المجاورة، ما يهدد مصادر رزق عشرات العائلات العاملة في المنطقة. دمار واسع وفي طولكرم، أجبرت قوات الاحتلال

الإسرائيلي، أمس المواطنين في منطقة جبل الصالحين شرق مخيم نور شمس شرق طولكرم، على إخلاء منازلهم، بذريعة تنفيذ أعمال عسكرية، واحتمال وقوع تفجيرات في المنطقة. وأفادت مصادر محلية لـ "وفا"، بأن قوات الاحتلال أبلغت المواطنين بعدم العودة إلى المنطقة قبل الساعة الخامسة مساءً.

وفي السياق، دفعت قوات الاحتلال بتعزيزات عسكرية، شملت آليات وجرافات ثقيلة، إلى مخيم نور شمس، الذي يزرع تحت عدوان وحصار مشدد لليوم الـ 541 على التوالي. ويشهد المخيم دماراً واسعاً في البنية التحتية، وتجريباً للطرق، وأضراراً جسيمة في المنازل والممتلكات، بعد هدم وإحراق مئات المنازل، في ظل

انتشار عسكري مكثف، وإغلاق متواصل لمداخله ومحيطه، ومنع المواطنين من الوصول إليه، وإطلاق الرصاص الحي تجاه كل من يحاول دخوله. وكانت قوات الاحتلال قررت، نهاية الشهر الماضي، تمديد عدوانها على مخيمات طولكرم ونور شمس وجنين حتى 30 أيلول/سبتمبر المقبل.

اقتحام الأقصى

من جهة أخرى، اقتحم مستوطنون، أمس، باحات المسجد الأقصى في مدينة القدس المحتلة، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وأفادت مصادر محلية، بأن 181 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى على شكل مجموعات، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية، بحماية قوات الاحتلال.

خلف لـ "فلسطين": خروقات الاحتلال تقوض اتفاقات "وقف النار" بغزة

غزة/ جمال غيث:

قال عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محمود خلف، إن الاحتلال يواصل خروقاته وتصعيد عدوانه على قطاع غزة، على الرغم من الإعلان عن التوصل إلى اتفاق في القاهرة بشأن خريطة الطريق والخطة التي طرحها ممثل ما يسمى مجلس السلام نيكولاي ميلادينوف، المستندة إلى خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.



وأوضح خلف، أن استمرار ارتقاء الشهداء يومياً من جراء الغارات الإسرائيلية أمر مرفوض، داعياً الولايات المتحدة والوسطاء الدوليين إلى تحمل مسؤولياتهم وإلزام الاحتلال بتنفيذ الاتفاقات

المعلنة، وعدم السماح باستمرار التصعيد. وتأتي تصريحات خلف عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن "مجلس السلام" توصل إلى اتفاق وصفه بـ "التاريخي" بشأن غزة، على أن ينفذ وفق مراحل تتضمن انسحاباً تدريجياً لقوات الاحتلال واستبدالها بقوة استقرار دولية. وكانت خارطة الطريق، وفق الإعلان، جزءاً من المرحلة الثانية من خطة مكونة من 20 بنداً، وتستند إلى بروتوكول شرم الشيخ واتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أكتوبر/تشرين الأول 2025، وتشمل ترتيبات أمنية وسياسية تتعلق بإدارة قطاع غزة.

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / أبو عميرة - هربيا

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظة غزة بأن السيد/ جمال (محمد السادر) مصطفى أبو شرار قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / أبو عميرة - هربيا، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / أبو شرار - النعاني

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظة غزة بأن السيد/ جمال (محمد السادر) مصطفى أبو شرار قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / أبو شرار - النعاني، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة دير البلح الشرعية الابتدائية

**إعلان خصوم
صادر عن محكمة دير البلح الشرعية الموقرة**

إلى المدعى عليه/ مفيد مبارك عطيه الحسنات من غزة ومجهول محل الإقامة فيها هوية رقم (900531120)، يقتضي حضورك إلى محكمة دير البلح الشرعية يوم الأحد بتاريخ 2026/9/6 وذلك للنظر في الدعوى أساس 233/2026م وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)) والمرفوعة ضدك من قبل زوجته المدعية/ رشا محمد فالح الحسنات هوية رقم (926652199) وكيلها المحامي الشرعي/ عصام أبو وطفة، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجر بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر بتاريخ 2026/8/2 قاضي محكمة دير البلح الشرعية القاضي / محمود سالم مصلح

تعطيل المرحلة الثانية

محللون: تصعيد الاحتلال يهدف إلى عرقلة الانتقال للمرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار. نتائجهو يُتهم بالتهرب من استحقاقات الاتفاق خشية انعكاس إنهاء الحرب على مستقبله السياسي. خبراء: مرونة المقاومة في التعامل مع ملف «السلاح الثقيل» خالفت توقعات الاحتلال وأضعفت مسوغات تعطيل الاتفاق.

خبراء: مرونة المقاومة خالفت توقعات الاحتلال

تهرب نتائجهو من استحقاقات الاتفاق.. القصص والتصعيد لتعطيل الانتقال للمرحلة الثانية

ملادينوف أمام
اختبار جديد
لإلزام الاحتلال
بالاتفاق

عدنان الصباح: نتائجهو
يسعى لعرقلة المرحلة
الثانية لأنها تهدد
مشروعه السياسي

مسلم: الاحتلال يحاول
إعادة صياغة المرحلة
بمنظور أمني يركز
على ملف السلاح

الحاج: الاحتلال راهن على أن
ملف السلاح سيكون نقطة
الانهيار برفض المقاومة لأي
صيغ تتعلق به



نزع بالشكل الذي يطالب به الاحتلال، ولذلك فإن الموقف الأخير للمقاومة لم يكن مفاجئاً للاحتلال بقدر ما كان مفاجئاً للرأي العام الداخلي.

وأوضح مسلم لصحيفة "فلسطين" أن الطرح الجديد يقوم على حصر وتنظيم ملف السلاح ضمن مسار تدريجي ومشروط، يرتبط بتنفيذ التزامات متبادلة، مع الحفاظ على الثوابت الأساسية للموقف الفلسطيني.

وأضاف أن الحديث يدور عن إدارة هذا الملف من خلال مجلس السلام أو اللجنة الوطنية التي ستؤول إدارة القطاع بعد إعلان حركة حماس حل اللجنة الحكومية، وهو ما يعكس مرونة في آليات التنفيذ دون تقديم تنازل عن المبدأ. ولفت إلى أن الاحتلال يحاول إعادة هندسة المرحلة الثانية بالكامل وفق شروطه الخاصة، وبمنظور أمني بحت، وليس باعتبارها مرحلة سياسية وإنسانية تستهدف تثبيت وقف الحرب وإعادة الإعمار.

وأشار إلى أن الاحتلال يسعى إلى فرض مسارات أمنية جديدة للتعامل مع قطاع غزة إذا تم الانتقال إلى المرحلة الثانية، ويضع ملف السلاح على رأس هذه المسارات باعتباره المدخل الأساسي لترتيبات ما بعد الحرب.

ملاحم المرحلة المقبلة
وحول زيارة ملادينوف، رأى أنها في إطار جهود

الوسطاء لدفع ترتيبات ما بعد الحرب، ومن المتوقع أن تركز على تثبيت الاتفاق، وخارطة الطريق، وإعادة الإعمار، إضافة إلى ملف السلاح الذي لا يزال يمثل العقدة الأبرز في المفاوضات.

وأوضح أن الزيارة تعد من الزيارات الحساسة، لأن ما سينتج عنها قد يحدد ملامح المرحلة المقبلة وآليات إدارة قطاع غزة والتعامل مع الفصائل، ولذلك يمكن اعتبارها زيارة استطلاعية تمهد للانتقال إلى المرحلة الثانية إذا توفرت التفاهات اللازمة.

تعرض ملادينوف، وفق مسلم، إلى انتقادات واسعة من قوى فلسطينية وشرائح من الشارع الفلسطيني، بسبب ما يعتبرونه انحيازاً واضحاً للرواية الإسرائيلية، وتركيزه على المطالب الأمنية للاحتلال أكثر من الضغط عليه لتنفيذ التزاماته.

وأضاف أن هناك حالة من الغليان الشعبي تجاه مواقفه، إذ يرى كثيرون أنه يتحدث أحياناً بما ينسجم مع خطاب حكومة الاحتلال، في حين يرى آخرون أن تحركاته تندرج ضمن إطار دولي يسعى إلى إنهاء الحرب وتهيئة الظروف للانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة.

كسر حالة الصمت

فيما يعتقد المختص في الشأن الإسرائيلي أمين الحاج أن الزيارة تأتي لمحاولة كسر حالة الصمت الإسرائيلي التي أعقبت الإعلان عن خارطة الطريق، ولم يعلن الاحتلال موقفه بشأن قبولها أو رفضها، رغم أنه ليس لديه خيار الرفض، لكنه وكعادته بدأ بوضع العراقيل أمام الانتقال للمرحلة الثانية، برفض الانسحاب من غزة ووقف التصعيد.

وقال الحاج لصحيفة "فلسطين"، إن "تحول ملف غزة لملف أمريكي، وانخراط دول عربية وإسلامية فيه، يعطي انطباعاً أن المسار انتقل من مرحلة التفاوض إلى مرحلة التنفيذ كمقدمة لترتيب أوسع للمنطقة.

وحول محاولة نتائجهو افشال جهود الانتقال

إلى المرحلة الثانية، يعتقد أن الاتفاق، إذا دخل مرحلة التنفيذ، سيغير المشهد السياسي الإسرائيلي بشكل كبير في الانتخابات القادمة، ما يعني نهاية التحالفات التي حافظت على بقائه، فضلاً عن استمرار الحرب التي من أهم العوامل التي ابقت حكومته متماسكة.

ورأى أن نتائجهو وعلى مدار أكثر من عقدين بنى مشروعه السياسي على فكرة أن الأمن الإسرائيلي لا يتحقق إلا عبر القوة العسكرية، وبالتالي فإن نجاح الاتفاق سيعني سقوط هذه الرواية، بالتالي مقاومة المرحلة الثانية ليست مرتبطة ببنود الاتفاق، بقدر ما هي مرتبطة بمصير نتائجهو السياسي وهذا ما يخشاه.

ولفت الحاج إلى أن نتائجهو يواجه مشكلة مع الإدارة الأمريكية لأنه كان يحاول إقناع ترمب أن حماس لن تلتزم بالاتفاق ولن تنتقل للمرحلة الثانية ما جعل إعلان المقاومة استعدادها للتعامل مع ملف السلاح الثقيل مخالفاً وصامداً للرجلين، ما وضع نتائجهو في موقف محرج ووضعه بمواجهة ترمب الذي يرى أن الاتفاق قابل للتنفيذ.

وأشار إلى أن الاحتلال راهن أن ملف السلاح سيكون نقطة الانهيار، وأن المقاومة سترفض أي صيغة تتعلق به وهو ما كان سيستخدمه لتبرير تعطيل الانتقال إلى المرحلة الثانية والاستمرار بالعدوان أو توسيعه، بالتالي التعامل مع الملف بهذه الحنكة السياسية نسف هذه الحجج جميعاً وجعل نتائجهو بمواجهة ترمب وما يسمى بمجلس السلام". وأكد أن المسألة الأساسية هنا أن المقاومة نظرت إلى السلاح الثقيل كجزء من ترتيبات اليوم التالي، أي أنه مرتبط بالانسحاب والضمانات وطبيعة وشكل النظام السياسي في غزة، لذلك فإن الخلاف الحقيقي ليس فقط حول السلاح نفسه بل حول من يحدد شكل المرحلة المقبلة وهذه هي العقدة والأمر الأهم وهذا لم يتغير من حيث الجوهر.

غزة/ يحيى اليعقوبي:

لا يمكن تفسير تصعيد الاحتلال استهدافاته للمربعات السكنية والقصف المتواصل في قطاع غزة، بعيداً عن محاولة تعطيل الانتقال للمرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في ضوء موافقة حركة حماس والفصائل على تخزين "السلاح الثقيل" بأيد فلسطينية ضمن ترتيبات مشروطة بوقف كل أشكال العدوان والإعمار ودخول القوات الدولية.

ودفعت حالة التصعيد بممثل ما يعرف بـ"مجلس السلام" نيكولاي ملادينوف ومستشار المجلس المسؤول الأمريكي أرييه لايتستون للاجتماع أمس برئيس حكومة الاحتلال بنامين نتائجهو لوقف العدوان المستمر على غزة.

وقالت القناة 12 العبرية إن ملادينوف ولايتستون "أبلغا نتائجهو بضرورة وقف (إسرائيل) للهجمات على قطاع غزة وفقاً لما نصت عليه خطة الرئيس ترامب المكونة من 20 نقطة، وذلك وفقاً لمصدر مطلع على التفاصيل".

والأحد الماضي، نقلت صحيفة "هآرتس" عن مصدر إسرائيلي مطلع لم تسمه، قوله إن (إسرائيل) أبلغت "مجلس السلام" برفضها ثلاثة بنود في خارطة الطريق.

وهذه البنود هي: عدم تدمير الأسلحة المخزنة، ومشاركة قطر وتركيا في عملية التحقق من تنفيذ خارطة الطريق، وغياب ما تسمى "حربة عمل" جيش الاحتلال في المناطق التي ستتقل مسؤوليتها إلى قوة الاستقرار الدولية.

المشروع السياسي لنتائجهو

ويرى الكاتب والمحلل السياسي عدنان الصباح أن نتائجهو يدرك أن الظروف الدولية، وطبيعة المتغيرات في المنطقة، وعلاقة الوسطاء بالإدارة الأمريكية، إضافة إلى الاستحقاقات التي فرضها الواقع السياسي والإنساني للقضية الفلسطينية، كلها عوامل دفعت باتجاه استكمال مسار الاتفاق. وهذا، من وجهة نظره، يمثل أكبر تهديد لمشروعه السياسي.

مسار مشروط

أما الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم مسلم فقال: إنه "وخلال الأشهر الماضية، لم تطرح المقاومة ولا الوسطاء فكرة تسليم السلاح أو

ومن خلال شهادات وقصص ميدانية، ترصد صفحة إبادة لشهر أغسطس / آب 2026، تضحيات رجال الإنقاذ الذين واصلوا أداء واجبهم تحت القصف، وبين المباني المدمرة، وفي ظروف شديدة القسوة، حتى صاروا خط الدفاع الأول في مواجهة الموت، وحبل النجاة الأخير لعشرات آلاف المدنيين.

تسلط صحيفة «فلسطين» الضوء على الدور الإنساني الذي أدّاه كوادر وضباط وفرق الدفاع المدني في قطاع غزة خلال حرب الإبادة، وهم يخوضون سباقاً مع الوقت بمعدات بسيطة لانتشال الجرحى وإنقاذ المحاصرين من تحت الأنقاض، رغم المخاطر الجسيمة التي أحاطت بمهامهم.

واجه الموت ليلبي نداءات الاستغاثة

جنيّن خارج بطن أمه ومسنّة قُطعت ساقها لإنقاذها.. حكايتان وثقهما رجل الدفاع المدني «أبو الريش»

غزة / جمال غيث:

منذ الساعات الأولى لاندلاع حرب الإبادة الجماعية، لم يكن مدير الطواقم الميدانية في جهاز الدفاع المدني بغزة إبراهيم أبو الريش، يبحث عن ملجأ يحتمي فيه أو طريق ينجو من خلاله، بل كان يتجه نحو الأماكن التي يهرب منها الجميع، مدفوعاً بواجب إنساني لإنقاذ العالقين تحت الأنقاض، بالرغم من القصف المتواصل واستهداف طواقم الإنقاذ على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

كما تلقى خلال الحرب نبأ استشهاد والدته، لكنه لم يتمكن حتى من المشاركة في تشييعها أو دفنها، بسبب ارتباطه بعمليات الإنقاذ وإغلاق الطرق، مكتفياً بتوديعها عن بعد، بينما واصل عمله بين الأنقاض.

أكبر التحديات

وأكد أبو الريش أن النقص الحاد في المعدات شكل تحدياً كبيراً، إذ كانت الطواقم تحفر بين الركام بالمطارق والمعاول لساعات طويلة، في ظل غياب الآليات الثقيلة، ما أدى إلى استشهاد عدد من المحاصرين قبل الوصول إليهم.

وبين أن سيارات الإنقاذ كانت تتعطل قبل الوصول إلى مواقع القصف، فيكمل أفراد الطواقم طريقهم سيراً على الأقدام وهم يحملون معداتهم، قبل أن يباشروا عمليات الحفر والبحث عن شهداء أو مفقودين.

ولا يخفي الآثار النفسية العميقة التي خلفتها الحرب على أفراد الدفاع المدني، مؤكداً أن الإصابات لم تكن جسدية فقط، بل امتدت إلى جروح نفسية لا تقل قسوة.

وأشار إلى أن مشاهدة أجساد الأطفال الممزقة، وأشلاء النساء، والحوامل اللواتي قتلن مع أجنهن، تركت ندوباً يصعب أن يمحوها الزمن. وقال: إن أكثر المشاهد إبلاماً، عايشه عندما حاول إنقاذ امرأة حامل استشهدت في إحدى مدارس حي الزيتون، في حين كان جنيها ما يزال يتحرك خارج جسدتها، وهو مشهد يؤكد أنه لا يجد أي علاج نفسي قادراً على محوه من ذاكرته.

ورغم كل ما عاشه، أكد أبو الريش، أنه لا يفكر في مغادرة جهاز الدفاع المدني الذي التحق به عام 2008، وتدرج في مسؤولياته حتى أصبح مديراً للطواقم الميدانية.

واختتم حديثه قائلاً: إن "أعظم مكافأة هي دعوات الأمهات وكلمات الأطفال الذين عادوا إلى الحياة بعد انتشالهم من تحت الركام"، مؤكداً بأن إنقاذ إنسان واحد يستحق كل ما دفعه من تضحيات، وأن رسالة الدفاع المدني ستبقى أقوى من القصف، وأبقى من محاولات الاحتلال إسكات أصوات المنقذين.



أصعب قرار

ويؤكد أبو الريش أن طبيعة عمل جهاز الدفاع المدني تفرض على أفرادها التوجه إلى أخطر الأماكن، حيث يكون المدنيون محاصرين تحت الأنقاض، في حين يفر الجميع بحثاً عن النجاة.

وتابع: إن الوصول إلى المصابين يمنحهم شعوراً بالأمل، وكان المنقذين أصبحوا بالنسبة لهم طوق النجاة الأخير.

ومن بين أكثر المشاهد التي لم تفارق ذاكرته، عملية إنقاذ امرأة مسنة كانت محاصرة تحت أسقف ثلاثة طوابق انهارت فوقها في منطقة الصحابة، وسط مدينة غزة.

وتابع أن الجزء العلوي من جسدها كان ظاهرة، في حين سُحقت ساقها بالكامل تحت الكتل الخرسانية، ومع غياب المعدات الثقيلة واستحالة رفع السقف، اضطر لاتخاذ أصعب قرار في حياته المهنية.

وأكمل أنه استخدم آلة قطع "الديسك" لفصل ساقها وإنقاذ حياتها، في حين كانت تصرخ من شدة الألم، مؤكداً أن الخيار كان بين فقدان ساقها أو فقدان حياتها بالكامل.

ووصف تلك اللحظة بأنها ما تزال تطارده حتى اليوم، لما حملته من ألم إنساني وعجز فرضته ظروف الحرب ونقص الإمكانيات.

استهداف متعمد

وأكد أبو الريش، أن الاحتلال لم يكتف باستهداف المدنيين، بل تعمد أيضاً عرقلة

على مدار أشهر الحرب، عاش أبو الريش، عشرات المواقف التي وضعت حياته على المحك، لكنه يؤكد أن أصعبها كان في حي الصبرة جنوبي مدينة غزة، حين تشارك وأحد عشر عنصراً من الدفاع المدني في إنقاذ عائلة تعرض لمنزلها للقصف الإسرائيلي.

ويستعيد أبو الريش، تفاصيل تلك المهمة قائلاً لصحيفة "فلسطين": إن الطاقم خرج من المهمة بسبعة أفراد فقط بعد استشهاد أحدهم، وهو علاء عمر، في حين أصيب ثلاثة آخرون، في إثر انهيار المنزل فوقهم بعد قصف وهم بداخله في أثناء تنفيذهم مهمة إنسانية. وقال أبو الريش: إن "دقائق قليلة فصلت أفراد الطاقم عن الموت، بعدما بدأت جدران المنزل تنهار فوق رؤوسهم، قبل أن يتمكن الناجون من الخروج بأعجوبة".

مهمة صعبة

وبالرغم من المخاطر، لم تتوقف المهام، بل ازدادت تعقيداً مع استمرار الاستهداف الإسرائيلي للمناطق السكنية، وخصوصاً الحدودية، حيث كانت قوات الاحتلال توجه عبر مكبرات الصوت المثبتة على الآليات العسكرية والطائرات المسيّرة، تهديدات مباشرة لطواقم الدفاع المدني، مهددة إياهم بالإخلاء أو القصف.

وأشار مدير الطواقم الميدانية في الدفاع المدني، إلى أن إحدى أصعب المهمات كانت لإنقاذ طفل يدعى يوسف عويضة، ظل عالقاً تحت ركام منزل في منطقة حدودية، في حين كان جيش الاحتلال يكرر تهديداته للطواقم بالانسحاب.

وأضاف، أنه رفض مغادرة المكان، وأبلغ الجنود عبر الصراخ أنهم طواقم مدنية لا تحمل سوى رسالة إنسانية، وأن الطفل يجب أن يخرج حياً من تحت الركام.

وبعد ساعات من العمل وسط الخطر، والقول لأبو الريش، نجحت رجال الدفاع المدني في انتشال الطفل ونقله إلى المستشفى، في مشهد يعتبره من أكثر اللحظات التي منحتة الإصرار على مواصلة الطريق.

رجل في مواجهة الموت

إبراهيم أبو الريش، مدير الطواقم الميدانية في الدفاع المدني.

مع اندلاع الحرب عمل في أماكن الخطر حيث يهرب الجميع. بحثاً عن ناجين تحت الأنقاض.

نجا من تحت الركام:

خلال مهمة إنقاذ حاصر القصف طاقمه في أثناء العمل. استشهد أحد العناصر وأصيب 3 آخرون.

إنقاذ طفل تحت القصف:

رفض أبو الريش الانسحاب من منطقة حدودية بالرغم من تهديدات الاحتلال.

بقي لساعات لإنقاذ الطفل يوسف عويضة العالق تحت الركام.

نجح الدفاع المدني في إخراجه حياً.

بين الحياة والألم:

تحت أنقاض ثلاثة طوابق، علقت مسنة بعدما سُحقت ساقها.

مع غياب المعدات الثقيلة، اضطر أبو الريش إلى قطع ساقها لإنقاذ حياتها.

يقول إن الخيار كان فقدان الساقين أو فقدان الحياة.

ثمن باهظ:

بقي أبو الريش في مدينة غزة لإنقاذ المدنيين، في حين نزحت زوجته وأطفاله إلى الجنوب.

تلقى خبر استشهاد والدته، ولم يتمكن من وداعها أو المشاركة في تشييعها.

بحر غزة تحت التلوث

الصحي ومياه الأمطار. الحرب تسببت بتدمير نحو 220 ألف متر طولي من شبكات الصرف الصحي، وتضرر 8 محطات ضخ. تلوث البحر يهدد بانتشار الأمراض، وتلوث الخزان الجوفي، وزيادة الحشرات والقوارض، ولا سيما مع ارتفاع درجات الحرارة.

تصريف نحو 24 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي والمياه العادمة يوميًا إلى بحر مدينة غزة دون معالجة. توقف محطة المعالجة المركزية في الشيخ عجلين أدى إلى استمرار تصريف المياه مباشرة إلى البحر. مدينة غزة تضم 5 مصبات رئيسة تستقبل مياه الصرف

الحرب تجعل البحر مصبًا للصرف الصحي.. كارثة جديدة تطارد سكان غزة

غزة / أدهم الشريف:

المعالجة بفعل الحرب والحصار الإسرائيلي المستمر، في مشهد يثير مخاوف متزايدة من كارثة صحية وبيئية تهدد البحر واليابسة معًا.

لم يعد شاطئ بحر غزة متنفسًا آمنًا لسكان القطاع، بعدما تحولت أجزاء واسعة منه إلى مصب مفتوح لمياه الصرف الصحي غير المعالجة، نتيجة تدمير البنية التحتية وتعطل محطات



استمرار تدفق المياه العادمة غير المعالجة إلى البحر يشكل خطرًا بيئيًا وصحيًا كبيرًا. وتابع: إن "هذه الكميات الكبيرة تمثل ضغطًا متزايدًا على البيئة البحرية، وتفاقم تلوث مياه البحر والشاطئ، خاصة مع الإقبال الكبير للمواطنين على الساحل خلال فصل الصيف".

وحول حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، أوضح مهنا أن الحرب تسببت في تدمير واسع لشبكات الصرف الصحي، شمل نحو 220 ألف متر طولي من الشبكات، إلى جانب تضرر ثمانين محطة ضخ بصورة كلية أو جزئية، إضافة إلى الأضرار التي أصابت محطة المعالجة المركزية، ما أدى إلى تعطل أجزاء كبيرة من منظومة الصرف الصحي.

وبنء المتحدث باسم بلدية غزة، إلى أن نقص الوقود وقطع الغيار والمعدات اللازمة زاد من صعوبة تشغيل ما تبقى من المرافق وتنفيذ أعمال الصيانة والإصلاح، في وقت تعمل فيه البلدية ضمن ظروف استثنائية وإمكانيات محدودة للغاية.

وحذر مهنا من أن انهيار منظومة الصرف الصحي، يؤدي حتمًا إلى انتشار المكاره الصحية، وتلوث البيئة، واحتمالية تسرب المياه العادمة إلى الخزان الجوفي، وانتشار البعوض والحشرات والقوارض.

الصرف الصحي واقفًا بيئيًا وصحيًا بالغ الخطورة، إذ تُصرف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة مباشرة إلى البحر، في ظل توقف محطة المعالجة المركزية عن العمل، وفق ما أكدته المتحدث باسم بلدية غزة حسني مهنا.

وأوضح مهنا لـ "فلسطين"، أن مدينة غزة تضم حاليًا خمس مصبات رئيسية ممتدة على البحر، تستقبل المياه العادمة من شبكات تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي، مبيّن أن نحو 24 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي والمياه العادمة تصرف يوميًا إلى بحر المدينة، عبر المصبات المختلفة دون أي معالجة بفعل توقف محطة المعالجة المركزية.

وبين أن مدينة غزة تضم محطة مركزية واحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، تقع في منطقة الشيخ عجلين جنوب غربي المدينة، لافتًا إلى أن الجهات المختصة تنفذ أعمال صيانة وتأهيل لها، لكنها لم تستأنف استقبال ومعالجة مياه الصرف الصحي، ما يعني عدم وجود قدرة تشغيلية فعلية لمعالجة المياه قبل تصريفها إلى البحر.

وأضاف، أن هذا الواقع يفرض تحديًا بيئيًا وصحيًا بالغ الخطورة، في ظل الأضرار الواسعة التي لحقت بشبكات ومحطات الصرف الصحي خلال الحرب، محذرًا من أن

خيامهم على شاطئ البحر، بعدما فقدوا منازلهم تحت القصف.

ومن بين هؤلاء، أحمد صيام الذي لم يجد مكانًا يؤوي فيه عائلته سوى خيمة ثبته على رمال الشاطئ غرب مدينة غزة، بعد أن دمر جيش الاحتلال منزله.

قال صيام لـ "فلسطين" وهو ينظر نحو البحر: "هربنا من القصف إلى البحر، لكن البحر نفسه أصبح ملوثًا. نشاهد مياه الصرف الصحي وهي تصب أمامنا كل يوم، ولا نستطيع فعل شيء".

ويضيف، أن الأطفال يلعبون على الشاطئ رغم المخاطر، لعدم وجود أي مساحة أخرى، بينما تخشى العائلات من انتشار الأمراض الجلدية والمعدية، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة وضعف الخدمات الصحية.

وتابع: "نعيش بين خيمة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، وبحر ملوث، ولا نملك خيارًا آخر، والآن كل ما نتمناه أن نتوقف هذه الكارثة".

ويعكس هذا الواقع حجم التحديات التي تواجه قطاع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة، بعدما تعرضت مرافقه لأضرار واسعة خلال الحرب، شملت محطات المعالجة، ومحطات الضخ، وشبكات الكهرباء التي تعتمد عليها هذه المنشآت في تشغيلها.

ويشكل استمرار الحرب وتدمير البنية التحتية لقطاع

ومع استمرار تدفق آلاف الأمتار المكعبة من مياه الصرف الصحي مباشرة إلى البحر يوميًا، يراقب السكان المشهد بعجز، في حين تنتشر الروائح الكريهة على امتداد الساحل، وتتغير ملامح المياه التي طالما شكلت ملاذًا أخيرًا لسكان القطاع المحاصرين.

في مخيم الشاطئ المطل على ساحل غرب مدينة غزة، يقول المواطن أسعد النجار: إن البحر لم يعد كما عرفناه قبل الحرب.

ويضيف لصحيفة "فلسطين": "أصبحنا نستيقظ على رائحة الصرف الصحي بدلًا من نسيم البحر. لم نعد نسمح للأطفال بالاقتراب من المياه، وحتى الجلوس أمام البحر أصبح صعبًا بسبب الروائح وانتشار الحشرات".

ويشير إلى أن السكان يدركون أن الأزمة ليست جديدة، لكنها تفاقمت بصورة غير مسبوقة منذ اندلاع حرب الإبادة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حيث توقف محطات المعالجة وتعرضت شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لأضرار جسيمة.

ويؤكد أن الجميع يخشى أن تتحول هذه المياه الملوثة إلى مصدر دائم للأمراض، خصوصًا مع وجود آلاف العائلات التي تعيش على مقربة من الساحل.

ولا تقتصر الأزمة على سكان الأحياء الساحلية، بل تمتد إلى آلاف النازحين الذين دفعتهم الحرب إلى نصب

بالرغم من الدمار

المبادرات التعليمية تعيد الروح للتعليم الوجاهي في غزة

غزة/ عبد الله التركماني:

بعد نحو ثلاث سنوات من حرب الإبادة الإسرائيلية المدمرة التي حوّلت مدارس قطاع غزة إلى ركام، ومزقت البنية التحتية التعليمية،

وحرمت مئات آلاف الطلبة من مقاعدهم الدراسية، تتشكل ملامح معركة جديدة يخوضها الغزيون عنوانها إنقاذ التعليم.



الأرض متعب، ولكن أن يتعلم طفلك وهو جالس على التراب خير له ألف مرة من أن يجلس في البيت بانتظار معجزة. التعليم الوجاهي هو فعل مقاومة، وهو الضمانة الوحيدة لكي لا تضيق تضحياتنا سدى. أرسلوا أطفالكم للتعليم، فالعلم هو النور الذي سيبدد ظلام هذه الحرب".

ضرورة وطنية

من ناحيته، أكد مدير التربية والتعليم في شرق غزة، منير أبو زعيتر، أن العودة إلى التعليم الوجاهي تمثل ضرورة وطنية لحماية جيل أنهكته الحرب، داعياً أولياء الأمور إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس والنقاط التعليمية وعدم تركهم خارج العملية التعليمية، لما لذلك من دور في الحد من الفاقد التعليمي وتعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي للأطفال.

وأوضح أبو زعيتر لصحيفة "فلسطين" أن قطاع التعليم يواجه أوضاعاً غير مسبوقة بعد أكثر من ثلاثة أعوام من الحرب، إذ تعرضت معظم المدارس للتدمير أو تحولت إلى مراكز لإيواء النازحين، الأمر الذي دفع وزارة التربية والتعليم إلى البحث عن بدائل لضمان استمرار العملية التعليمية. وأشار إلى أن الوزارة بدأت بالتعليم الإلكتروني، إلا أنه واجه تحديات كبيرة بسبب انقطاع الإنترنت والكهرباء ونقص الأجهزة الذكية، ما حد من فعاليته.

وأضاف أن الوزارة انتقلت لاحقاً إلى نموذج التعليم المدمج، قبل أن تنشئ مدارس ميدانية ونقاطاً تعليمية مؤقتة داخل الأحياء السكنية بالشراكة مع منظمة اليونيسف ومؤسسات أخرى. ولفت إلى أن مديرية شرق غزة افتتحت 18 مدرسة حكومية مؤقتة تعمل بنظام التدوير، ونجحت في توفير مقاعد خشبية بعد أن كان الطلبة يجلسون على الأرض، رغم استمرار ضعف الإمكانيات.

وبيّن أن نحو 47 ألف طالب وطالبة التحقوا بالتعليم في شرق غزة، بينهم 23 ألفاً في المدارس الحكومية المؤقتة و24 ألفاً في النقاط التعليمية الخاصة، فيما لا يزال قرابة 10 آلاف طالب خارج العملية التعليمية. وأوضح أن محدودية المباني والمساحات تفرض نظام حضور لا يتجاوز ثلاثة أيام أسبوعياً، مع التركيز على المواد الأساسية فقط. وشدد أبو زعيتر على أن إعادة تأهيل البيئة التعليمية، وإنشاء فصول مؤقتة، وإخلاء المدارس من مراكز الإيواء تمثل خطوات أساسية لاستعادة العملية التعليمية، مؤكداً أن التعليم الوجاهي هو خط الدفاع الأول عن مستقبل أطفال غزة.

أخرى لحماية عقول أطفاله من التآكل نتيجة الانقطاع الطويل عن التعليم.

يتحدث جلال لصحيفة "فلسطين" عن تجربته المريبة "منذ الأشهر الأولى للحرب، أدركت أن التعليم الإلكتروني ليس ذا جدوى في واقعنا. كيف يمكن لطفل أن يتعلم عبر شاشة هاتف صغيرة والإنترنت مقطوع والكهرباء غائبة؟ لقد كان ذلك مضيعة للوقت والجهد. لذلك، اضطررت في بداية الأمر لاستئجار معلمين خصوصيين ليعطوا أطفالاً دروساً وجاهية في البيت، رغم التكلفة العالية والظروف الأمنية الصعبة. كنت أقطع من قوت يومنا لأدفع للمعلمين، لأنني أؤمن أن خسارة عام دراسي يمكن تعويضها، لكن خسارة الوعي وبناء الشخصية التي يوفرها التعليم الوجاهي هي خسارة لا تعوض".

ومع انتشار المبادرات التعليمية الشعبية، سارع جلال لإرسال أطفاله إلى نقطة تعليمية قريبة من سكنهم. ويصف انطباعه قائلاً: "الفرق شاسع جداً، أطفالاً عادوا للالتزام بمواعيد، عادوا للاختلاط بأقرانهم، والأهم من ذلك، عادوا للفهم الحقيقي. التعليم الوجاهي هو روح العملية التربوية، وبدونه يتحول الطالب إلى مجرد متلق سلبي للمعلومات. لكن ما يؤلمني هو أن هؤلاء الطلاب يتلقون دروسهم في ظل شح مخيف في الإمكانيات".

وأضاف: "أطفالاً يجلسون على الأرض لساعات، لا توجد مقاعد، لا توجد قُرطاسية كافية، وحتى الكتب المدرسية نتبادلها كأنها كنز ثمين. المعلمون يبذلون جهداً خرافياً بوسائل بدائية جداً".

يوجه جلال نداءً للمؤسسات الدولية، وعلى رأسها اليونيسف المعنية لحقوق الطفل: "إن التعليم الوجاهي في غزة اليوم يحتاج إلى التفاتة حقيقية واهتمام كبير من المؤسسات الدولية الداعمة للتعليم. لا يكفي أن تصدر بيانات قلق، بل يجب دعم هذه المبادرات بالخيام التعليمية، بالمقاعد، بالكتب، وبدعم المعلمين الذين يعملون مجاناً في أغلب الأحيان".

وأكمل: "إن ترك أطفال غزة يتعلمون على الأرض وسط الركام هو وصمة عار في جبين الإنسانية. التعليم الوجاهي هو حق أساسي، وتوفير أدواته البسيطة هو أقل ما يمكن تقديمه لجيل يرفض الاستسلام للجهل".

ينهي جلال حديثه بدعوة جيرانه وأبناء شعبه: "أدعو كل أب وأم ألا يترددوا في إرسال أطفالهم لهذه النقاط التعليمية. نعم، الإمكانيات صعبة، ونعم، الجلوس على

من المفترض أن تكون اليوم في صفوف المرحلة الإعدادية المتقدمة، قررت مع بداية العام الدراسي الجديد أن تترك خلفها محاولات التعلم عبر الهاتف المتهاك الذي تشاركه مع إخوتها، وتلتحق بالتعليم الوجاهي.

تقول ليان لصحيفة "فلسطين": "لقد أمضيت شهوراً طويلة أحاول فهم دروس الرياضيات والعلوم عبر مقاطع فيديو مسجلة أو رسائل نصية تصلني بصعوبة عندما يتوفر الإنترنت لدقائق. كنت أشعر أنني في وادٍ والعلم في وادٍ آخر. التعليم الإلكتروني في غزة ليس تعليمًا، بل هو محاولة بائسة لسد الفراغ، لكن التحصيل العلمي الحقيقي كان يقترب من الصفر. لم أكن أشعر بأنني أحصل على أفضل ما يمكن، وكنت أخشى أن يضيع مستقبلي وأنا أنتظر إشارة إنترنت لا تأتي".

تضيف ليان وهي تمسك بقلمها الوحيد: "حين سمعت عن افتتاح هذه النقطة التعليمية القريبة من منزلي، شعرت وكأن نافذة أمل قد فتحت. التعليم الوجاهي لا يبدل عنه إطلاقاً، فالعين بالعين مع المعلم، والقدرة على السؤال والنقاش وجهاً لوجه، هي ما يبنى المعرفة الحقيقية. هنا، رغم أننا نجلس في غرفة ضيقة وبلا مقاعد دراسية حقيقية، إلا أنني أشعر أن عقلي بدأ يستيقظ مجدداً".

وتضيف: "إن الجلوس أمام السبورة وسماع صوت المعلم وهو يشرح، يمنحني شعوراً بالأمان بأنني ما زلت طالبة، وأن الحرب لم تسرق عقلي كما سرت مدرستي. نحن هنا نتحدى الظروف، لأننا ندرك أن سلاحنا الوحيد هو العلم، والتعليم الوجاهي هو الطريق الوحيد لامتلاك هذا السلاح بفاعلية".

تختم ليان حديثها: "أقول لكل زميلاتي ولكل العائلات، لا تتركوا أطفالكم رهائن للشاشات الميتة أو للفراغ القاتل. اخرجوا إلى النقاط التعليمية، ابحثوا عن المعلمين في أحيائكم. قد لا نملك مدارس فارهة الآن، لكننا نملك إرادة، والتعليم الوجاهي هو ما سيعيد بناء غزة في المستقبل. لن نسمح للاحتلال بأن يحقق هدفه في تجهيلنا، سنكتب على الجدران وعلى الركام، وسنتعلم وجهاً لوجه حتى نعود إلى مدارسنا الحقيقية".

معركة الوعي وسط شح الإمكانيات

على مقربة من شارع المشتل غرب مدينة غزة، يعيش محمد جلال (45 عاماً) مع أسرته المكونة من ستة أفراد، أربعة منهم في سن التعليم الأساسي والإعدادي. بالنسبة لجلال كانت الحرب معركة مزدوجة: معركة للبقاء على قيد الحياة، ومعركة

فمن بين أنقاض المدارس المهدامة، وفي الأحياء السكنية المكتظة وخيام النزوح، تنبثق مبادرات تعليمية ونقاط دراسية مؤقتة تحمل على عاتقها مهمة إعادة الأطفال إلى الفصول الدراسية، ولو كانت من القماش والخشب.

وفي مشهد يجسد إصرار المجتمع الغزي على حماية حق أطفاله في التعلم، تتواصل الجهود الشعبية والرسمية لإحياء التعليم الوجاهي، باعتباره طوق النجاة الأخير لجيل أثقلت الحرب كاهله بالحرمان والفقدان، وبات مهدداً بخسارة مستقبله إذا استمر انقطاعه عن الدراسة.

وتشير الأرقام الصادرة عن المؤسسات الدولية ووزارة التربية والتعليم إلى واقع كارثي حل بالبنية التحتية التعليمية في قطاع غزة. فوفقاً لتقارير اليونيسف ومنظمة اليونسكو، فإن أكثر من 95% من المدارس في القطاع تعرضت لأضرار متفاوتة، حيث تحولت مئات منها إلى ركام كامل أو مراكز إيواء مكتظة بالنازحين لا تصلح للعملية التعليمية.

وتؤكد الإحصائيات أن 432 مبنى مدرسياً (ما يعادل 76.6% من إجمالي مدارس غزة) تعرضت لضربات مباشرة، بينما دُمرت 22 جامعة وكلية بشكل كلي من أصل 38 مؤسسة تعليم عال. هذا الدمار الممنهج لم يقتصر على الحجر، بل طال البشر، حيث فقد القطاع التعليمي آلاف المعلمين والأكاديميين والطلبة، ما جعل العودة إلى المقاعد الدراسية التقليدية تحدياً يفوق الوصف.

انكسار الرهان

مع استحالة العودة للمدارس المدمرة، برز "التعليم الإلكتروني" كخيار بديل في بداية الأزمة، لكن هذه المحاولات اصطدمت بصخور الواقع المرير. فقد واجه الطلبة صعوبات جمة، أبرزها التدهور الحاد في خدمة الإنترنت نتيجة تدمير أبراج الاتصالات، وانقطاع التيار الكهربائي الدائم. علاوة على ذلك، يعاني الغزيون نقصاً حاداً في الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب، في ظل منع الاحتلال الإسرائيلي إدخال معدات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية إلى القطاع منذ بدء الحرب. هذا الواقع جعل التعليم الافتراضي "ترفاً" لا يملكه الغالبية العظمى من الطلاب، ما دفع المجتمع المحلي للبحث عن بدائل وجاهية تعيد للتعليم هيئته وفاعليته رغم قلة الإمكانيات.

في زقاق ضيق بحي النصر غرب مدينة غزة، تشق الفتاة ليان حميد (14 عاماً) طريقها كل صباح نحو نقطة تعليمية صغيرة أقيمت بجهود متطوعين في أحد المنازل شبه المتضررة في محاولة لتعويض ما فاتتها من دروس تعليمية. ليان، التي كان

خلال اعتصام أمام مقر الصليب الأحمر بغزة

مطالبات بتحريك عاجل لإنقاذ الصحفيين في سجون الاحتلال

الوحيدي: الأسرى مناضلون من أجل الحرية وليسوا حقولاً للتجارب
الإفرنجي: الصحافة أصبحت تهمة لدى الاحتلال والقلم أخطر من السلاح
قنديل: اعتقال الصحفيين جريمة مركبة هدفها إخفاء جرائم الاحتلال

غزة / جمال غيث:

لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية ومنتدى الإعلاميين الفلسطينيين أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة غزة، أن اعتقال الصحفيين واستهدافهم يمثلان انتهاكاً صارخاً للقوانين والمواثيق الدولية التي تكفل حماية العاملين في المجال الإعلامي.

طالب صحفيون وإعلاميون ولجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية وأهالي أسرى أمس، المؤسسات الصحفية والحقوقية الدولية، بالتدخل العاجل لإنقاذ الأسرى الصحفيين ووقف الجرائم والانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحقهم داخل السجون. وأكد المشاركون، خلال وقفة أسبوعية نظمها

الاحتلال يستهدف الصحفيين لأنهم نقلوا للعالم صور الدمار والقتل والانتهاكات، مطالباً اتحاد الصحفيين العرب والدوليين والمؤسسات الإعلامية العالمية بالتحرك الفوري للضغط من أجل إطلاق سراحهم.

من ناحيته، قال المتحدث باسم وزارة الأسرى في غزة إسلام عبده: إن الاحتلال يستهدف جميع فئات الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتهم الصحفيون الذين يتعرضون للاعتقال والقتل والملاحقة بسبب دورهم في كشف الحقيقة.

وأكد عبده لصحيفة "فلسطين" أن ما يتعرض له الصحفيون داخل السجون لا يختلف عن الجرائم المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين عموماً، داعياً المؤسسات المعنية بحرية الصحافة إلى اتخاذ موقف واضح لوقف الانتهاكات والإفراج عن المعتقلين.

إنهاء الاعتقال التعسفي من جانبه، قال مدير منتدى الإعلاميين الفلسطينيين محمد ياسين إن الصحفيين داخل سجون الاحتلال يتعرضون لأشكال قاسية من القمع والتكيد، في مخالفة واضحة للقوانين والمواثيق الدولية التي تكفل حماية الصحفيين والأسرى.

وأضاف ياسين لصحيفة "فلسطين": الاحتلال يضرب بعرض الحائط كل الأعراف الدولية، مطالباً المجتمع الدولي بالتحرك لإنقاذ الصحفيين المعتقلين ووقف الجرائم التي تمارس بحقهم داخل سجون الاحتلال، مؤكداً أن حرية الصحافة لا يمكن أن تكون جريمة.

وطالب المشاركون في الوقفة بتحريك دولي عاجل لمحاسبة الاحتلال على انتهاكاته، وإنهاء سياسة الاعتقال التعسفي بحق الصحفيين والأسرى، مؤكداً أن صوت الحقيقة سيبقى حاضراً رغم محاولات الاحتلال إسكات كل من ينقل معاناة الشعب الفلسطيني.



جانب من الاعتصام (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

وكشف الانتهاكات أصبح سبباً مباشراً للاعتقال والاستهداف. وأوضح أن الاحتلال يدرك خطورة الصورة والكلمة الفلسطينية، لذلك يحاول إسكات الصحفيين الذين نقلوا جرائمه إلى العالم، مؤكداً أن الصحفيين الفلسطينيين دفعوا أثماناً باهظة من دمائهم وعائلاتهم ومنازلهم ومعداتهم من أجل إيصال الحقيقة. وأشار الإفرنجي، إلى أن الأسرى يعيشون ظروفاً قاسية داخل السجون، تشمل الإذلال والتعذيب والحرمان من النوم والعلاج والحقوق الأساسية، مؤكداً أن قضية الأسرى تحتاج إلى إرادة وطنية وخطة قانونية وإعلامية ودبلوماسية متكاملة.

نقل الحقيقة

بدوره، قال مدير جمعية واعد للأسرى والمحررين عبدالله قنديل: إن اعتقال الصحفيين الفلسطينيين يمثل جريمة قانونية مركبة، تتم بشكل متعمد بهدف إسكات الصوت الفلسطيني ومنع نقل الجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحق المدنيين.

وأضاف قنديل، لصحيفة "فلسطين":



الصحفيون في سجون الاحتلال

وفق مؤسسات إعلامية وحقوقية فلسطينية، اعتُقل أكثر من 150 صحفياً وإعلامياً خلال الحرب، ولا يزال نحو 40 صحفياً رهن الاعتقال.

المتحدثون قالوا إن الصحفيين المعتقلين يتعرضون للتعذيب والإهمال الطبي والحرمان من الحقوق الأساسية.



ورفع المشاركون، صور عدد من الأسرى الصحفيين في سجون الاحتلال، ووافيات أكدت أن "الصحافة ليست جريمة"، وأن "الحقيقة لا تعتقل"، مشددين على أن الأسرى ليسوا أرقاماً، بل أصحاب حكايات وتضحيات يجب أن تصل إلى العالم.

وخلال حرب الإبادة على قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 150 صحفياً وإعلامياً، وفق مؤسسات إعلامية وحقوقية فلسطينية، فيما لا يزال نحو 40 صحفياً رهن الاعتقال، وسط تقارير عن تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الحقوق الأساسية.

سياسات عنصرية

وقال نشأت الوحيدي، في كلمة باسم لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية: إن الأسرى الفلسطينيين هم مناضلون من أجل الحرية، وإن السياسات العنصرية التي تنتهجها حكومة الاحتلال لن تتمكن من كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو انتزاع حقه في الحرية وتقرير المصير.

وأضاف الوحيدي: أن الاحتلال يسعى عبر قوانينه وإجراءاته القمعية إلى تشويه صورة الأسرى الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي، مطالباً المنظمات الإنسانية والحقوقية بالعمل على تصحيح الرواية التي يحاول الاحتلال فرضها، والتأكيد على حقوق الأسرى وفق القانون الدولي. وأوضح أن أوضاع الأسرى داخل سجون الاحتلال وصلت إلى مستويات خطيرة، مشيراً إلى وجود آلاف المعتقلين الفلسطينيين، بينهم مرضى وأطفال ونساء وصحفيون، يعانون من التعذيب والإهمال الطبي والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية.

وأكد أن الاحتلال يحتجز مئات جثامين الشهداء الفلسطينيين، بينهم أسرى استشهدوا داخل السجون، مشدداً على أن هذه السياسة تمثل جريمة متواصلة وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي

الإنساني. وأشار إلى أن الحركة الأسيرة تواجه ظروفاً قاسية، خاصة بعد شن حرب الإبادة في أكتوبر 2023، حيث تصاعدت عمليات القمع والتكيد بحق الأسرى، وازدادت الاعتداءات داخل المعتقلات، في ظل غياب أي إجراءات دولية رادعة.

جرائم ممنهجة

من جهته، أكد الصحفي الأسير المحرر عماد الإفرنجي، أن الصحفيين الفلسطينيين يتعرضون منذ لحظة اعتقالهم لجرائم ممنهجة من قبل الاحتلال، رغم الحماية التي تمنحها لهم القوانين والاتفاقيات الدولية.

وقال الإفرنجي، الذي أمضى نحو عام وسبعة أشهر متتقلاً بين سجون الاحتلال ومعسكراته: إن تجربة الاعتقال كشفت حجم المعاناة التي يعيشها الأسرى، موضحاً أن ما يحدث داخل السجون يفوق كل ما يمكن وصفه أو نقله بالكلمات.

وأضاف أن الصحفي كان يعتقد أن مهنته قد تمنحه حماية أو حصانة، لكنه اكتشف أن الاحتلال يتعامل مع الصحافة باعتبارها جريمة، وأن نقل الحقيقة

غزة وسياسة التصعيد الممنهج.. قراءة في توقيت الخروقات ومسارات التفاوض



محمد شاهين

ليس من قبيل الصدفة أن يتحول المشهد الميداني إلى جحيم من القصف والدمار كلما تسربت أنباء عن قرب إنجاز الهدنة، أو التقدم نحو المرحلة الثانية من أي مسار تفاوضي. إن تتبع هذا النمط المتكرر يكشف عن بنية سياسية إسرائيلية عميقة، لا تتعامل مع المفاوضات كوسيلة لحل النزاع، بل كمسرح لإدارة الوقت وتهيئة الظروف الميدانية لفرض وقائع جديدة تستحيل معها أي تسوية لاحقة. المنطق القائم هنا ليس منطق السلام، ولا حتى منطق الحرب المفتوحة، بل هو منطق المنطقة الرمادية التي يتقنها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، والتي تنتج فيها الأزمات بوعي كامل لإجهاض أي فرصة حقيقية للانتقال من مرحلة الهدنة المؤقتة إلى مرحلة الترتيبات الدائمة.

من تتبع مسار المفاوضات منذ السابع من أكتوبر يشير بوضوح إلى أن اللحظات الأكثر دموية في القطاع تزامنت مع اقتراب الوسطاء من صياغة تفاهات ملموسة. هذا التزامن ليس وليد الصدفة العسكرية، ولا هو نتيجة لضرورات ميدانية بحتة، بل يمكن قراءته كمؤشر على أن صانع القرار

في تل أبيب يدرك أن أي هدوء طويل الأمد سيخلق ضغطاً دولياً لا يمكن مقاومته للانتقال إلى مسار سياسي جاد. وبما أن هذا المسار السياسي يعني بالضرورة تقديم استحقاقات تتعلق بالانسحاب، ورفع الحصار، وإعادة الإعمار، فإن الخيار الوحيد المتبقي لتعطيل هذا الاستحقاق هو تفجير الوضع ميدانياً في اللحظة الحاسمة. وثمة بعد آخر يتعلق بالتركيبة الائتلافية للحكومة الإسرائيلية الحالية، والتحالف للائتلاف القادم بين نتنياهو واليمين الصهيوني في الانتخابات القادمة، بعد حل الكنيست، مرهون بإبقاء حالة الحرب مشتتة، أو على الأقل بحالة من التصعيد المدروس، التي تساعد في حصد أصوات يمينية قبل الانسحاب، والذهاب إلى المرحلة الثانية؛ لأن الاتفاق يعني عملياً الإعلان عن انتهاء الأهداف المعلنة للحملة العسكرية، وهذا يمثل تهديداً وجودياً لتحالفات نتنياهو. هكذا يصبح التصعيد ليس مجرد خيار عسكري من بين خيارات أخرى، بل هو بمثابة غراء سياسي يمنع سقوط نتنياهو، ويطيح أمد بقائه في رئاسة الوزراء. إنها معادلة مفرغة تترجم فيها الحاجة السياسية الداخلية إلى قصف واحتياحات يعاني منها المدنيون في غزة. إن ما ترصده المنظمات الأممية وتقارير حقوق الإنسان الموثقة من أنماط في استهداف البنية التحتية المدنية لا يمكن فصله عن هذا السياق السياسي. فحجم الدمار الذي طال المستشفيات والمدارس ومراكز الإيواء لا يمكن تفسيره بمنطق الاستهداف العسكري العرضي وحده، بل هو جزء من استراتيجية ممنهجة لجعل القطاع غير قابل للحياة. الهدف الاستراتيجي من ذلك يتجاوز اللحظة الراهنة ليصل إلى جعل أي حديث

عن إعادة إعمار، أو بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقبلية، مجرد خيال. عندما تُقصف الجامعة الأخيرة، وتُدمر آخر محطة لتحلية المياه، لا يكون الهدف مجرد إلحاق الضرر، بل نفس أي إمكانية لقيام كيان سياسي مستدام.

الشرعية الدولية هنا تقف عاجزة، لا عن إدراك ما يجري، بل عن ترجمته إلى آليات ردع فعلية. فالقرارات الأممية تتراكم، والفيتو يعطل، والإدانات تصدر بصيغ مكررة، بينما الوقائع على الأرض تتغير بشكل لا رجعة فيه. هذه الفجوة بين القانون الدولي والقدرة على إنفاذه هي المساحة التي تتحرك فيها آلة التصعيد بحرية شبه مطلقة. إن استمرار هذا المشهد دون محاسبة فعلية يخلق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، مفادها أن القوة الميدانية قادرة على إفراغ أي إطار قانوني من مضمونه.

الخلاصة التي تفرض نفسها على أي مراقب للديناميكيات الجارية هي أننا أمام معضلة بنيوية، وليست مجرد سلسلة من الخروقات الفردية. إن الربط العضوي بين التصعيد الميداني واللحظات المفصلية في المسار التفاوضي، وبين الضرورة السياسية الداخلية لاستمرار نتنياهو في الحكم، يكشف عن نظام سياسي كامل يعمل بمنطق إنتاج الأزمات، وليس حلها*. وحتى يتم تفكيك هذه المعادلة، سيبقى أي حديث عن اتفاق دائم، أو مرحلة ثانية، مجرد سراب يتبدد، ما لم يكن هناك ضغط فعلي من الرئيس الأمريكي ترامب للجم نتنياهو، ووقف اعتدائه وشلالات الدم الفلسطيني بفعل الجرائم الإسرائيلية المستمرة.

الدور الوطني والمجتمعي في حماية الشباب من عوامل الإسقاط والتجنيد لصالح الشاباك (1-2)



هلال نصار

فالتطور واضح وجذري. ففي الماضي كانت أدوات التجنيد تعتمد على الاتصال الهاتفي من خلال أرقام إسرائيلية، أو لقاءات في مناطق حدودية، أو عبر عملاء معروفين. لكن اليوم، ومع التطور التكنولوجي واستخدام الذكاء الاصطناعي، أصبح الاحتلال يستخدم تقنيات متطورة كالتعلم الآلي لتحليل سلوك المستخدمين على الإنترنت، وتحديد الفئات الأكثر عرضة للاختراق، كما يستخدم تقنيات التزييف العميق لإنشاء فيديوهات وصور مزيفة للنخبة العسكرية أو لعائلات الشبان، لإيهامهم بأن هناك من يرشدهم أو يوجههم، واستخدام العملات المشفرة في الدفع لتجنب التتبع، وأيضاً استغلال منصات الألعاب الإلكترونية الشائعة بين الشباب كوسيلة للتواصل وتبادل الرسائل المشفرة.

وكل هذا لم يكن موجوداً بنفس الحدة في السنوات السابقة. نعم، تطورت أدوات التجنيد والإسقاط بشكل كبير، ومخاطر الاحتلال لا بد أن تغير أدواتها لتكسب نجاح عملياتها الاستخبارية والاستطلاعية في تجنيد عملاء من خلال المساومة والابتزاز للمرضى والجرحى والطلاب والعائدين من الخارج، أو التقييض عبر التجويع والتهجير والتهديد بالقتل، أو استغلال الأسرى في التضييق عليهم، أو وعودهم بالحري والعودة للوطن. فلم تعد تقتصر أدوات التجنيد على الاتصالات الهاتفية التقليدية، بل انتقلت إلى منصات التواصل الاجتماعي، والحسابات الوهمية، واستغلال عصابات محلية يتم تسليحها وتوجيهها من الاحتلال، كما زاد الاعتماد على استغلال الفوضى الأمنية وانهيار مؤسسات الدولة لتمرير عملاء جدد، سواء على الميدان الأرضي أو في الاستطلاع الجوي.

هو هدف استراتيجي للاحتلال، وظاهرة التخابر أو التعاون مع الاحتلال ليست ظاهرة فردية أو انحرافاً أخلاقياً فقط، بل هي نتيجة بنية قهرية مركبة تمتد لعقود من الاحتلال، حيث تتداخل القوة العسكرية مع الابتزاز الأمني وإعادة تشكيل الوعي. والاحتلال ينظر إلى استهداف فئة الشباب باعتبارهم عمود المجتمع الفقري، والأكثر قدرة على الحركة والتأثير، وعصب المقاومة المستقبلية. لذلك يحاول تجنيد الشباب لتفريغ المجتمع من طاقته المقاومة ومعنوياته الإيجابية، وتحويل الشباب إلى أدوات استخبارية تنفذ أجهنته. لكن شباناً ومجتمعنا واعون ومثقفون، وهم على حذر من الوسائل والأساليب الاستدراجية التي يستخدمها لإيقاع الشباب في فخ مخابرات الشاباك.

الأساليب التي يعتمد عليها الاحتلال اليوم هي أكثر تطوراً وخبثاً مما يتصور البعض، فلم يعد الأمر مقتصرًا على الاتصال الهاتفي المباشر، بل أصبح هناك منظومة متكاملة تشمل عدة مستويات:

المستوى الرقمي: حيث يتم استهداف الشباب عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، ومواقع الألعاب، والمنصات الإلكترونية، باستخدام حسابات وهمية تقدم نفسها كفتيات جميلات، أو كجهات خيرية، أو كوسطاء لتوفير فرص عمل أو سفر إلى الخارج. وهذه الحسابات تبدأ بعلاقات عاطفية أو صداقات، ثم تنتقل إلى طلب معلومات بسيطة، ثم تتدرج إلى الطلبات الأكثر خطورة.

المستوى المادي: حيث يتم استغلال الحاجة المالية الفاحشة التي يعاني منها الشباب بسبب توقف الرواتب، وانهيار الاقتصاد، وتدمير المصانع والمزارع، فيعرضون عليهم مبالغ مالية أو مساعدات عينية كالدواء والغذاء مقابل معلومات أو مهام بسيطة يظنونها غير مؤثرة.

مستوى الابتزاز الأمني: حيث يتم جمع معلومات عن بعض الشباب الذين لديهم خلافات عائلية، أو سوابق جنائية، أو مشاكل أخلاقية، ثم تهديدهم بكشف تلك الأمور لعائلاتهم أو للمقاومة، مما يدفعهم للخضوع والقبول بما يتلقونه من تعليمات وتنفيذ أجندة المخابرات.

مستوى استغلال النازحين والخائفين: حيث يتم التواصل معهم في مخيمات الإيواء ومراكز الإغاثة عبر جواسيس أو عملاء متسللين بين صفوف النازحين.

أدوات التجنيد لا بد أن تتغير خلال الحرب الحالية مقارنة بالسنوات السابقة،

ظاهرة التعاون مع الاحتلال ليست وليدة اليوم، ولا وليدة هذه الحرب، بل هي ظاهرة مزمنة استغلها الاحتلال منذ عقود، لكن حرب الإبادة الحالية أعادت تشكيلها بشكل مختلف. ففي السابق كان التعاون يتم غالباً بدوافع أيديولوجية أو مالية، أو بسبب ابتزاز أمني، لكن اليوم، ومع سقوط أكثر من سبعين ألف شهيد، وتدمير البنية التحتية، وتشريد أكثر من مليوني فلسطيني، تحولت الظاهرة إلى أداة ضغط نفسي واقتصادي غير مسبقة. فالاحتلال يدرك أن الإنسان الجائع والخائف والمحاصر هو أكثر قابلية للاختراق من الإنسان المنتصر الواثق، ولذلك ركز على خلق بيئة من اليأس والعزلة ليدفع البعض نحو التعاون، ولو بشكل غير مباشر، حيث تلامس ظاهرة التخابر أو التعاون مع الاحتلال أخطر ملفات الأمن القومي الفلسطيني، وينظر إلى علاجها في حالات خاصة، منها:

١. التعاون مع الجهات المعادية يعد جريمة تخابر، وهي جريمة قانونية وسياسية وإنسانية، يُعاقب عليها القانون الثوري الفلسطيني بعقوبة الإعدام الميداني.

٢. المجتمع الفلسطيني يلغظ هذه الظاهرة ويحاربها بكل الوسائل، ولا يقبلها داخل النسيج الاجتماعي.

٣. العائلات والعشائر والفصائل ترفع الغطاء التنظيمي والعائلي والعشائري عن كل من تسول له نفسه التعاون والتخابر مع الاحتلال أو الجهات المعادية، وتعمل على تسليم المتعاونين والمتورطين للعدالة والجهات المختصة والمعنية.

٤. تعمل المنظومة الأمنية بغزة على تهيئة وتنسيق برامج التوبة للعملاء، بهدف عودتهم إلى حضن الوطن والتوبة عن اقترافهم وحل العمالة والتجنس مع العدو. وفي هذا الجانب، نجحت المنظومة الأمنية داخل فصائل المقاومة والجهات الحكومية في استقطاب عدد من التائبين ودمجهم في المجتمع، والحفاظ عليهم بعد محاولات استهدافهم وتجنيدهم، ومنحهم الأمان والاستقرار والسرية التامة على الملفات السابقة.

الاحتلال ينظر إلى فئة الشباب في غزة على أنهم الرأس المدبر للثورة الفلسطينية، والذراع النابض للمقاومة، والوعاء الحامل للفكر الوطني والجهاد، لهذا هو يستهدفهم بأكثر من طريقة. فالتجنيد ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتفكيك بنية المقاومة من الداخل، وجعل الشباب أداة لمراقبة تحركات المقاومة، وكشف مواقع القيادات، واختراق الخلايا العسكرية. فالشباب الغزي

بين الأمل والعتمة

يضع الغزيون ملف الكهرباء في صدارة مطالبهم مع أي مرحلة جديدة من اتفاق وقف إطلاق النار. انقطاع الكهرباء أثر في المنازل والمستشفيات ومحطات المياه والقطاع الاقتصادي. الحرب تسببت بانهايار شبه كامل لمنظومة الكهرباء بعد توقف الإمدادات وتدمير الشبكة. إعادة تشغيل خطوط الكهرباء ومحطة التوليد تُعد مطلبًا أساسيًا لاستعادة الخدمات والاقتصاد. يراهن مختصون على دعم الطاقة الشمسية لتكون حلًا مساندًا، إلى جانب إعادة الإمدادات التقليدية.

الكهرباء تتصدر مطالب الغزيين.. أمل معلق على مرحلة جديدة لإنهاء سنوات العتمة

غزة / رامي رمانة:

يعلق المواطنون في قطاع غزة آمالًا كبيرة على بدء تطبيق المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، أملًا في إحداث تحولات جذرية في واقعهم المعيشي الذي تدهور بشكل غير مسبوق خلال سنوات حرب الإبادة وما سبقها من أزمات متراكمة.

أكثر من 80 بالمئة من مكونات قطاع الكهرباء، إضافة إلى تدمير نحو 70 بالمئة من مباني الشركة، وقربة 90 بالمئة من مخازنها، إلى جانب أضرار لحقت بما بين 80 و90 بالمئة من الآليات والمعدات التشغيلية. كما تعرضت البنية التحتية للشبكة لأضرار كبيرة، شملت تدمير أكثر من 5000 كيلومتر من شبكات الكهرباء ونحو 2200 محول كهربائي، ما جعل إعادة تشغيل المنظومة بحاجة إلى جهود واسعة لإعادة تأهيل الشبكات وتوفير المعدات اللازمة.



يمكننا العمل أو الاستمرار".

عجز مزمن

وقبل اندلاع الحرب، كان قطاع غزة يعاني أصلاً من عجز مزمن في الكهرباء، حيث اعتمد على مصادر محدودة لتلبية احتياجاته. وكانت الخطوط الإسرائيلية تشكل المصدر الأكبر، بقدرة تُقدَّر بنحو 120 ميغاواط، فيما كانت الخطوط المصرية تغذي المناطق الجنوبية، خاصة محافظة رفح، بما يتراوح بين 20 إلى 30 ميغاواط.

كما اعتمد القطاع على محطة توليد الكهرباء المحلية التي كانت تسهم بنحو 60 إلى 80 ميغاواط وفق توفر الوقود، إضافة إلى أنظمة الطاقة الشمسية التي شكلت مصدراً مساعداً للأسر والمؤسسات.

ورغم تعدد هذه المصادر، فإن إجمالي الكهرباء المتوفرة قبل الحرب لم يكن يتجاوز 200 إلى 250 ميغاواط، في وقت كانت فيه حاجة القطاع الفعلية تتراوح بين 400 و500 ميغاواط، وترتفع في أوقات الذروة إلى نحو 600 ميغاواط، ما أبقى غزة لسنوات في دائرة عجز كهربائي مزمن. انهيار المنظومة

ومع اندلاع الحرب، انهارت هذه المنظومة بشكل كامل، بعد توقف خطوط الإمداد الخارجية ومنع إدخال الوقود اللازم لتشغيل محطة التوليد، ما أدى إلى خروج المحطة عن الخدمة وتحول القطاع إلى حالة انقطاع شبه شامل للكهرباء.

ولم يقتصر أثر الحرب على توقف مصادر الطاقة، بل طال التدمير الواسع البنية التحتية لشبكة الكهرباء. ووفق بيانات شركة توزيع كهرباء غزة، فقد تجاوزت الخسائر التي لحقت بقطاع الكهرباء 728 مليون دولار، نتيجة الأضرار الكبيرة التي طالت الشبكات والمنشآت والمعدات.

وبحسب بيانات الشركة، تعرض نحو 70 بالمائة من شبكات الكهرباء للتدمير، فيما طال الضرر

ويأتي ملف الكهرباء في صدارة الأولويات التي ينتظر المواطنون حلها عاجلاً، نظراً لتأثيره المباشر في مختلف مناحي الحياة، مع ما خلفه الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي من تداعيات طالت الأسر والمؤسسات والقطاعات الحيوية. فقد أدى انقطاع الكهرباء إلى شلل واسع في الحياة اليومية، حيث تأثرت الخدمات الطبية والاقتصادية، وتعطلت محطات ضخ مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر، ما فاقم من الأزمة الإنسانية في القطاع.

ومع استمرار الأزمة، يروي المواطن أبو أحمد عاشور، وهو أب لخمس أطفال، معاناته قائلاً: "نعيش في ظلام شبه دائم، لا نستطيع تشغيل الأجهزة الأساسية، وحتى المياه لا تصلنا إلا بصعوبة. الأطفال يعانون الحر.

ويضيف لصحيفة "فلسطين" أن أوضاعه المادية لا تمكنه من شراء الكهرباء من الشركات أو المبادرات الخاصة، موضحاً أن سعر الكيلوواط الواحد يتراوح بين 25 إلى 30 شيكل، وهو مبلغ يفوق قدرته في ظل انعدام فرص العمل.

ويشير إلى أنه يضطر لشحن البطاريات التي يمتلكها مقابل مبالغ بسيطة أو أحياناً مجاناً في بعض المدارس أو العيادات التابعة لوكالة الغوث، ويستخدمها فقط لإنارة منزله خلال فترات محدودة من الليل.

تأثر القطاع الخاص

ولم تقتصر تداعيات الأزمة على المواطنين، بل امتدت لتضرب القطاع الخاص، حيث يقول صاحب مصنع خياطة فادي عابد: "خلال الحرب، توقف عملنا بشكل شبه كامل بسبب انقطاع الكهرباء".

ويوضح عابد لصحيفة "فلسطين" أنه مع حدوث بعض الانفجارات بعد وقف إطلاق النار، عاد المصنع للعمل جزئياً، لكنه يضطر لشراء الكهرباء من شركات خاصة بتكلفة مرتفعة جداً، ويحاول الاعتماد على البطاريات لتشغيل جزء من ماكينات الخياطة، إلا أن ارتفاع التكلفة يزيد من أعباء الإنتاج ويضعه في منافسة غير متكافئة مع المنتجات المستوردة.

ويضيف أن ارتفاع تكاليف التشغيل يضطره إلى رفع أسعار منتجاته في وقت يعاني المواطنون من ظروف اقتصادية صعبة، مؤكداً أن توفير الكهرباء بشكل مستقر يمثل شرطاً أساسياً لاستمرار عمل المصانع، قائلاً: "بدون كهرباء، لا



محمد يزيد الناظر

البحر المنفذ الوحيد لسكان غزة هرباً من الصيف والحرب

في حرب أنهكت الإنسان والحجر، ووسط صيف حارق يقاوم معاناة السكان مع انقطاع الكهرباء وشح الخدمات الأساسية، أصبح شاطئ بحر غزة المتنفس الوحيد لمئات الآلاف من المواطنين. فالذهاب إلى البحر لم يعد رفاهية أو نشاطاً ترفيهياً، بل تحول إلى حاجة إنسانية ونفسية واجتماعية، توفر ساعات قليلة من الراحة بعيداً عن ضجيج الحرب، وأجواء النزوح، وحرارة الخيام والمنازل المتضررة.

اقتصادياً، يمثل البحر أحد الأصول الطبيعية القليلة التي ما زالت قادرة على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، ولو بحدودها الدنيا. فخلال موسم الصيف، تنشط عشرات المشاريع الصغيرة المرتبطة بالشاطئ، مثل الأكشاك، والمقاهي البسيطة، وباعة الثلجات والعصائر، وتأجير الكراسي والمظلات، إضافة إلى الصيادين الذين يعتمدون على البحر مصدراً رئيسياً للدخل. وتوفر هذه الأنشطة فرص عمل مؤقتة للشباب والأسر التي فقدت مصادر رزقها بسبب الحرب.

كما ينعكس الإقبال على البحر في زيادة الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يخلق حركة تجارية محدودة تنعش الأسواق المجاورة، وتدعم أصحاب المشاريع الصغيرة، وتسهم في تدوير جزء من السيولة داخل الاقتصاد المحلي. ورغم تواضع هذه الدورة الاقتصادية، فإنها تكتسب أهمية كبيرة في اقتصاد يعاني من ركود حاد، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانخفاض القدرة الشرائية.

وفي الوقت نفسه، يعكس اعتماد سكان غزة على البحر خيار شبه وحيد للترفيه حجم الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية المجتمعية. فقد دمرت الحرب أو عطلت العديد من الحدائق والمنتزهات والمرافق السياحية والرياضية، لتصبح الوجهة البحرية المساحة العامة الوحيدة التي تستقبل الجميع دون تكلفة تذكر.

ولو توفرت بيئة مستقرة، فإن ساحل غزة يمتلك مقومات اقتصادية واعدة ضمن ما يعرف بالاقتصاد الأزرق، من خلال تطوير السياحة الساحلية، وتنمية قطاع الصيد، وإنشاء مشاريع استثمارية وترفيهية، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل المحلي. إلا أن استمرار الحرب والقيود المفروضة على القطاع يحولان دون استثمار هذه الإمكانيات بالشكل المطلوب.

إن البحر في غزة لم يعد مجرد امتداد جغرافي يطل على البحر الأبيض المتوسط، بل أصبح مساحة للحياة، ونافذة للأمل، وصمام أمان نفسي واقتصادي لسكان أنهكتهم سنوات الحصار والحرب*. وبين أمواجه، يحاول الغزيون استعادة شيء من حياتهم الطبيعية، بينما يثبت الاقتصاد المحلي، رغم هشاشته، قدرته على التكيف والصمود حتى في أكثر الظروف قسوة. ويبقى البحر شاهداً على أن الإنسان الفلسطيني لا يزال يبحث عن الحياة، ويخلق من أبسط الموارد فرصة للاستمرار والأمل*.

رغم الدمار الواسع الذي لحق بالمنشآت الرياضية في قطاع غزة، بدأت بعض الأندية أولى خطواتها لاستعادة الحياة، عبر إزالة الأنقاض وترميم مقراتها، في محاولة لإعادة النشاط الرياضي وإحياء دورها المجتمعي بعد نحو ثلاثة أعوام من الحرب.

أندية غزة تبحث عن الحياة بين الركام



خدمات البريج يزيل أنقاض
مقره تمهيداً لاستئناف
نشاطه الرياضي.

الحرب دمرت نحو 90% من
البنية التحتية الرياضية في
قطاع غزة.

أكثر من ألف شهيد من الأسرة
الرياضية منذ بداية الحرب.

أندية تلجأ إلى الخيام والملاعب
المستأجرة لمواصلة التدريبات.

اتحاد الكرة أطلق بطولات
محدودة ضمن جهود
التعافي الرياضي.

الأندية تسعى لاستعادة
دورها رغم الدمار وشح
الإمكانات.

والمراكز الرياضية أنشطتها داخل خيام، رغم ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف.

وأصبحت هذه الخيام مقراً للمخيمات الصيفية وتجمعات اللاعبين وإدارات الأندية، بل ومقراً مؤقتاً لعدد من أندية محافظة رفح التي اضطرت إلى النزوح بالكامل من مناطقها.

ولا تمثل الرياضة مجرد منافسة بين الفوز والخسارة، بل تعد مصدراً للدخل لآلاف الرياضيين والمدربين والإداريين، كما تشكل مساحة مهمة للتخفيف من الآثار النفسية التي خلفتها الحرب.

ومن هنا، فإن الجهود المبذولة لتوفير أسط المقومات التي تتيح للشباب والأطفال ممارسة الرياضة تمثل مهمة وطنية وإنسانية بالغة الأهمية في هذه المرحلة الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

ملعب صغيرة لمواصلة التدريبات والحفاظ على الحد الأدنى من النشاط.

وبادر الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم إلى تنظيم ثلاث بطولات خلال الفترة الأخيرة ضمن جهود التعافي، في حين اقتصر أنشطة الألعاب الأخرى على مباريات استعراضية هدفت إلى إعادة جمع اللاعبين وتشجيعهم على العودة إلى ممارسة الرياضة بعد انقطاع فرضته الحرب.

ولا يزال الرياضيون ينتظرون استئناف المنافسات الرسمية والعودة إلى اللعب في ملاعب وصالات مخصصة للنشاط الرياضي، كما كان الحال قبل الحرب، التي شهدت تطوراً ملحوظاً في إنشاء الملاعب والصالات الرياضية.

وفي ظل غياب المنشآت المناسبة، تنفذ بعض الأندية

كانت في كرة السلة، حيث حقق عشرات الألقاب ومثل فلسطين في البطولات العربية، وأسهم في صناعة أسماء تركت أثراً بارزاً في تاريخ الرياضة الفلسطينية. وبعد ما يقارب ثلاثة أعوام من الحرب، لا تزال الأندية في غزة تواجه تحديات هائلة بسبب الدمار الواسع الذي طال الملاعب والصالات والمنشآت الرياضية. وتشير التقديرات إلى تدمير نحو 256 منشأة رياضية، بما يعادل 90% من البنية التحتية الرياضية في قطاع غزة، فيما ارتقى 1018 شهيداً من الأسرة الرياضية، كان آخرهم لاعب كرة الطاولة حسن الخضري.

ومع عودة النشاط الرياضي بصورة جزئية وإمكانات محدودة، وفي مساحات لا تكفي لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الرياضيين، بدأت بعض الأندية بترميم أجزاء من مقراتها المتضررة، فيما لجأت أخرى إلى استئجار

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

بدأ نادي خدمات البريج إزالة أنقاض مبناه الإداري وصالته الرياضية المغطاة، بالتعاون مع بلدية البريج التي شرعت في رفع الركام والكتل الخرسانية الضخمة من محيط النادي، استجابة للمطالب المتكررة من إدارة النادي ووجهاء ومخاتير وأهالي المخيم، ي خطوة عملية تهدف إلى إعادة تأهيل مقر النادي وتمكينه من استئناف نشاطاته الرياضية والشبابية.

ورغم شح الإمكانات، فإن إرادة إدارة النادي ولاعبيه وأبنائه تدفعهم لبذل كل ما يستطيعون لتوفير مساحة لممارسة الرياضة فوق أنقاض النادي، الذي تأسس عام 1951، ويعد أحد أعرق أندية قطاع غزة. وطوال تاريخه الطويل، تخرج من نادي خدمات البريج مئات الأبطال في مختلف الألعاب، إلا أن بصمته الأبرز

اتحاد الكرة يطالب الفيفا بإنهاء ازدواجية المعايير

الخاصة بتطوير كرة القدم في غزة التي تتم دون إشراكه، معتبراً أنها تتجاوز المبادئ المؤسسية التي يقوم عليها الفيفا.

وختم الاتحاد بيانه بالتأكيد أن القضية لا تتعلق بالأشخاص الذين يقودون الفيفا، وإنما بمدى استعداد الاتحاد الدولي لتطبيق مبادئه ولوائحه بعدالة على الجميع، داعياً إلى قيادة أكثر شفافية ومساءلة، ومحاسبة الطرف المنتهك، بما يضمن حماية حقوق جميع الاتحادات الأعضاء واستعادة مصداقية كرة القدم العالمية.

الملفات المتعلقة بكرة القدم الفلسطينية، معتبراً أن التأجيلات المتكررة لم تكن حياداً، بل ساهمت في استمرار الانتهاكات وتقويض الثقة بمنظومة الاتحاد الدولي.

كما شدد على أن استمرار مشاركة أندية المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة يعكس، إخفاقاً في تطبيق أنظمة الفيفا المتعلقة بحماية سلامة أراضي الاتحادات الأعضاء.

وأعرب الاتحاد الفلسطيني عن رفضه للمبادرات

بالشفافية والحوكمة والمساواة. وأشار البيان إلى أن كرة القدم الفلسطينية تعرضت لـ "دمار غير مسبوق" جراء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، موضحاً أن أكثر من 1013 لاعباً ومدرباً وحكماً وإدارياً من أسرة كرة القدم الفلسطينية استشهدوا، إلى جانب تدمير الملاعب ومراكز التدريب والبنية التحتية الرياضية، وتوقف المسابقات المحلية، وحرمان المنتخبات الوطنية من اللعب على أرضها.

وانتقد الاتحاد استمرار تأجيل الفيفا حسم

رام الله/ فلسطين:

أكد الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم أن استعادة مصداقية الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) تتطلب إنهاء سياسة ازدواجية المعايير، وتطبيق أنظمة الاتحاد على جميع الأعضاء دون استثناء أو خضوع للضغوط السياسية.

وقال الاتحاد، في بيان صحفي أمس، إنه منح ثقته لقيادة الفيفا الحالية مرتين منذ عام 2015، على أمل أن يقود ذلك إلى إصلاح حقيقي يقوم على احترام حقوق جميع الاتحادات الأعضاء، والالتزام

تحذير أوروبي رسمي لمسؤولي فيفا

نيويورك / وكالات:

طالب مكتب محاماة في نيويورك، عبر رسالة قانونية، 18 مسؤولاً في الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بالاحتفاظ بجميع الوثائق والبيانات ورسائل البريد الإلكتروني، باعتبارها أدلة محتملة، في وقت يدرس فيه الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يوييفا) اتخاذ إجراءات قانونية على خلفية خطة رئيس فيفا جياني إنفانتينو لخصخصة الحقوق التسويقية لكأس العالم. وأكد محامو "يوييفا" أن الاتحاد الأوروبي يدرس خيارات قانونية متعددة، تشمل رفع دعاوى قضائية أو تقديم شكاوى إدارية، أو الجمع بين المسارين، اعتراضاً على المقترح الاستثماري الذي طرحه إنفانتينو، مع التحذير من إتلاف أي أدلة قد تكون مرتبطة بالقضية.

وكان إنفانتينو قد تراجع، السبت الماضي، عن مشروع استثماري سري يهدف إلى جمع 4.2 مليارات دولار من مستثمرين، من بينهم شركة استثمارية يملكها جوشوا كوشنر في نيويورك، وذلك بعد أيام من إثارة الخطة جدلاً واسعاً عقب تسريب تفاصيلها. وقاد "يوييفا"، الذي يضم 55 اتحاداً وطنياً، جبهة الرافضين

للمقترح، معلناً الخميس الماضي مقاطعة بطولات فيفا طوال فترة بقاء المشروع الاستثماري مطروحاً. وألقت الأزمة بظلالها على مستقبل إنفانتينو، الذي كان يستعد لخوض انتخابات رئاسة فيفا في مارس/آذار 2027 مرشحاً لولاية رابعة وأخيرة حتى عام 2031، إذ تشير التطورات إلى احتمال تراجع الدعم الذي يحظى به داخل الاتحادات الوطنية. وكان رئيس فيفا يعتزم، بعد انتهاء ولايته، تولي منصب مفوض في الكيان الاستثماري الجديد مقابل راتب سنوي يتجاوز 6 ملايين دولار، إضافة إلى المكافآت التي يحصل عليها حالياً كرئيس للاتحاد الدولي. ورغم إعلان فيفا خلال كأس العالم 2026 أن إنفانتينو يحظى بدعم نحو 200 اتحاد من أصل 211، فإن هذا التأييد بدأ يتآكل، بعدما أصبحت ويلز أول اتحاد يعلن سحب دعمه له. ومن المقرر أن يُغلق باب الترشيح لرئاسة فيفا في 18 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، على أن تُجرى الانتخابات بعد أربعة أشهر في المغرب، الذي يستعد لاستضافة كأس العالم 2030 بالشراكة مع إسبانيا والبرتغال.



رئيس طرابزون سبور ينفي الاتفاق مع صلاح

إسطنبول / وكالات:

نفى أرطغرل دوغان، رئيس نادي طرابزون سبور التركي، صحة التقارير التي ربطت ناديه بالتعاقد مع النجم المصري محمد صلاح، قائد منتخب مصر ولاعب ليفربول الإنجليزي السابق.

ويحيط الغموض بمستقبل صلاح، الذي أصبح لاعباً حراً بعد توصله إلى اتفاق مع ليفربول لإنهاء عقده قبل عام من نهايته، دون أن يعلن حتى الآن عن وجهته المقبلة. وقال دوغان، في تصريحات نقلتها وسائل إعلام تركية: "كما أوضحت سابقاً، لا يوجد أي اتفاق مع محمد صلاح، ولم أقل مطلقاً إن المفاوضات ما زالت مستمرة. حتى الآن لا توجد أي صفقة من هذا النوع".

وجاءت تصريحات رئيس طرابزون سبور بعد أيام من إعلان أوندز أوزن، مدير كرة القدم في بشكتاش، تعليق مفاوضات ناديه مع صلاح، بسبب الخلاف حول المطالب المالية. وأوضح أوزن، خلال مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي، أن بشكتاش أجرى عدة جولات من المحادثات مع اللاعب، إلا أن المفاوضات تعثرت عند مناقشة الجوانب المالية، مؤكداً أن النادي لن يرفع عرضه الحالي، في وقت يواصل فيه ممثلو صلاح التفاوض مع أندية أخرى. ويواصل النجم المصري دراسة العروض المتاحة أمامه، بعدما فضل تأجيل حسم مستقبله إلى ما بعد انتهاء مشاركته مع منتخب مصر في كأس العالم 2026، التي بلغ خلالها الفراغة الدور ثمن النهائي.



أرتيتا يقود مساعي أرسنال لخطف فينيسيوس

مدريد / وكالات:

كشفت تقارير صحفية إسبانية أن ميكيل أرتيتا، المدير الفني لأرسنال، يقود بنفسه محاولات النادي للتعاقد مع البرازيلي فينيسيوس جونيور، نجم ريال مدريد، خلال سوق الانتقالات الصيفية، في إطار سعي بطل الدوري الإنجليزي لتعزيز صفوفه قبل انطلاق الموسم الجديد.

ووفقاً لصحيفة "أس" الإسبانية، نقل أرتيتا رسالة مباشرة إلى فينيسيوس أكد فيها أن المشروع الرياضي لأرسنال في موسم 2026-2027 سيبنى حوله، مع منحه دوراً قيادياً ومحورياً داخل الفريق المنافس على الألقاب المحلية والقارية.

وأوضحت التقارير أن اللاعب البرازيلي اطلع على تفاصيل المشروع الذي أعده النادي اللندني، في وقت يحيط فيه الغموض بمستقبله مع ريال مدريد، قبيل اجتماعه المرتقب مع إدارة النادي لحسم موقفه من الاستمرار أو الرحيل.

ورغم تداول أنباء عن وجود اتفاق مبدئي بين الطرفين، نفى

ممثلو فينيسيوس التوصل إلى أي اتفاق حتى الآن، مؤكداً أن مستقبل اللاعب لم يُحسم بصورة نهائية. وتنتظر إدارة أرسنال، بقيادة المدير الرياضي أندريا بيرتا، القرار النهائي للاعب قبل التقدم بخطوات رسمية لإتمام الصفقة، التي قد تبلغ قيمتها نحو 150 مليون يورو. ورغم تبقي عام واحد فقط في عقد فينيسيوس مع ريال مدريد، فإن ذلك لم يقلل من قيمته السوقية، في ظل استمرار اهتمام كبار الأندية الأوروبية بالتعاقد معه. كما تحدثت وسائل إعلام إنجليزية عن اتصالات أولية بين أرسنال وريال مدريد، دون أن يصدر أي تأكيد رسمي من النادي.

وفي المقابل، تشير التقارير إلى أن فينيسيوس لا يزال يفضل البقاء مع ريال مدريد، إلا أن اجتماعه المرتقب مع مسؤولي النادي في مدريد قد يحسم وجهته النهائية، وسط ترقب كبير لإحدى أبرز صفقات الميركاتو الصيفي.





عماد زقوت

مجزرة عائلة أبو شريعة والحساينة.. شاهد على جرائم الاحتلال

بعد نحو عامين من القصف، بدأت تتكشف فصول واحدة من أبشع المجازر التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في قطاع غزة، مجزرة عائلتي أبو شريعة والحساينة في حي الصبرة جنوب مدينة غزة، حيث بقي مربع سكني كامل مدفوناً تحت الركام منذ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بعدما استُهدف بأحزمة نارية من الطائرات الحربية.

لم يكن القصف استهدافاً لمنزل واحد، بل دمر مربعاً سكنياً كاملاً، محوّلاً المكان إلى كتلة من الركام، حيث اختفت معالم المنطقة بالكامل، ومنع جيش الاحتلال طواقم الإنقاذ والدفاع المدني من الوصول إلى الضحايا وانتشالهم منذ اللحظة الأولى للمجزرة.

وبقيت آثار الدمار شاهدة على حجم الكارثة الإنسانية، إلى أن بدأت طواقم الدفاع المدني عمليات انتشال الشهداء في 14 يوليو/تموز الماضي، في محاولة للوصول إلى من بقي من الشهداء تحت الأنقاض.

أظهرت عمليات الانتشال حجم المأساة التي خلفها القصف الإسرائيلي، إذ بلغ عدد الذين ارتقوا في المجزرة نحو 308 شهداء، بينهم 44 طفلاً دون سن السادسة عشرة، و37 امرأة، إضافة إلى أكثر من 10 أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

واجهت طواقم الدفاع المدني خلال عمليات الانتشال ظروفًا بالغة الصعوبة، بسبب حجم الدمار الكبير وغياب المعدات الثقيلة الكافية، إذ لم تتوفر سوى آلية واحدة لا تليي حجم المهمة المطلوبة.

وأكدت عمليات البحث والانتشال أن الدمار كان واسعاً لدرجة تناثر الجثامين في أماكن مختلفة تحت الركام، فيما لم تتمكن الطواقم من العثور سوى على نحو ثلث عدد الشهداء، وسط تقديرات بأن عددًا من الجثامين تبخر بفعل شدة القصف والحرارة الناتجة عن الأحزمة النارية.

وانتهت عمليات الانتشال في الأول من أغسطس/آب 2026، لكن آثار المجزرة ما زالت حاضرة في المكان، لتروي قصة عائلات كاملة اختفت تحت الأنقاض، وأسر فقدت أبناءها وأطفالها ونساءها في لحظة واحدة.

لا تزال بقايا المربع السكني في حي الصبرة جنوب مدينة غزة تحمل تفاصيل الجريمة، فالركام لم يعد مجرد حجارة مدممة، بل أصبح شاهداً على مأساة إنسانية كبرى، وعلى معاناة فرق الإنقاذ التي عملت بإمكانات محدودة للوصول إلى الضحايا بعد فترة طويلة من الانتظار.

وتبقى مجزرة عائلتي أبو شريعة والحساينة واحدة من أكثر المجازر دموية التي شهدتها قطاع غزة، بما خلفته من أعداد كبيرة من الشهداء، وحجم الدمار، والقصاص الإنسانية التي بقيت مدفونة تحت الركام.



في خيمة بالية بغزة.. مريضة شلل رباعي وأب كفيف



غزة/ فاطمة العويني:

خيمة بالية لا تقي حر الصيف ولا برد الشتاء، استقرت بها عائلة صبح بعد نزوح قسري متكرر من شمال القطاع إلى جنوبه ثم إلى شماله. وفي ظروف معيشية بالغة الصعوبة تعيش الأسرة التي توجد بين أفرادها حالات مرضية تحتاج لبيئة صحية ومتطلبات كثيرة كي تستطيع مواصلة حياتها بكرامة.

ففي شارع اليرموك وسط مدينة غزة جمعت عائلة صبح بعض الشوارد والبطانيات لتصنع ما يشبه الخيمة لتعيش فيها وسط انعدام الدخل بعد أن فقدت كل ممتلكاتها في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وما زالت تعاني مرارة النزوح بعيداً عن ركام بيتها الذي بات خلف ما يسمى "الخط الأصفر" الذي تفرضه (إسرائيل) بالقوة العسكرية على نحو 60% من أراضي القطاع.

وتتضاعف حياة الخيام قسوة لعائلة صبح لكون رب الأسرة "هاني صبح" جريحاً منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، إذ استهدف قصف إسرائيلي مجاور بيت شقيق زوجته فتطاير الغبار ودخل إلى عينيه ما أدى في البداية إلى ضعف في البصر ثم فقدانه تماماً.

تقول زوجته نعمة صبح لصحيفة "فلسطين": "لم نتوقع أن يتدهور بصره إلى هذه الدرجة منذ سبعة أشهر فقد النظر تماماً وأصبح لا يستطيع

أداء أبسط الأشياء حتى تناول الطعام أو الذهاب إلى الحمام إلا بمساعدة".

وتضيف: "منحه الأطباء تحويلية علاج بالخارج حيث أخبرونا أنه في مصر يمكن إجراء عملية جراحية دقيقة تعيد له بصره بشرط أن يسافر بأسرع وقت ممكن، المشكلة أنه مرت ثلاث سنوات تقريباً على إصابته وأربع شهور على منحه التحويلية دون أن تلوح في الأفق بشائر سفر".

وتخشى صبح أن يتأخر سفر زوجها فيصبح التحسن مستحيلاً، "نحن أناس بسطاء وزوجي متعطل عن العمل، وفقدانه لبصره زاد من صعوبة حياتنا في وجود الخيام، حيث القوارض التي تأكل الأقمشة البالية التي تصنع منها خيمتنا وتقوم بعضنا أنا وزوجي وابنائي".

الحاجة لكروسي متحرك وما يزيد صعوبة وضع عائلة صبح هو عدم ملائمة الخيمة أبداً لوضع ابنتهم نور (١٦ عاماً) المصابة بالشلل الرباعي والتي تعيش في الخيمة دون كروسي متحرك أو سرير طبي أو أي وسائل مساعدة حتى الحفاضات تتدبرها الأسرة بشق الأنفس.

وتضيف صبح: "لا تتحمل نور حرارة الجو في الخيمة فأقوم بالتهوية بوسائل بدائية كي تستطيع أن تتنفس، ابنتي ذات وضع صحي

خاص جداً، وتحتاج لعناية فائقة وأنا هنا لا يتوفر لدي أي من مستلزمات الحياة فكيف يمكن أن يتناسب الوضع مع حالة طفلة كـ"نور".

ومع عدم وجود كروسي متحرك فإن نعمة مضطرة لنقل ابنتها نور من مكان لآخر عبر حملها، وهو الأمر الذي أضر بصحتها حيث تعاني من الغضاريف، "أصارع الألم لكن لا مجال للراحة فأنا مطلوب مني إعالة زوجي وابنتي نور فهما غير قادرين على خدمة نفسيهما".

وما يزيد صعوبة وضع عائلة صبح أن ابنها الأكبر المتزوج فتحي والاب لأربعة من الأبناء متعطل عن العمل هو الآخر، "يعيش في خيمة بالية مقابل خيمتي، نتدبر لقمتنا يوماً بيوم من التكيات وأهل الخير، الوضع المادي غاية في الصعوبة". ولا يتوقف الحال عند هذا الحد فإن عائلة صبح مضطرة أيضاً لتدبر "لقمة العيش" لابنتها ياسمين التي توفي زوجها خلال الحرب بسبب إصابته بمرض السرطان تاركا لها ابنة وحيدة تحتاج لإعالة.

وكل ما تريده عائلة صبح أن تتطلع المؤسسات المانحة لوضعها وتوفر لها خيمة للعيش فيها على الأقل، وتوفير كروسي متحرك ووسائل مساعدة لـ"نور" للعيش في حياة الخيام الصعبة، "وأكبر أمنية لي أن يتم إجلاء زوجي للعلاج بالخارج قبل فوات الأوان".